

موجز حول معهد سان ريمو الدولي للقانون الدولي الإنساني

يتضمن هذا الموجز المواضيع التالية:

- 1- لمحة عامة عن المعهد الدولي للقانون الإنساني في سان ريمو - إيطاليا
- 2- الدورة العسكرية الدولية حول القانون الدولي الإنساني
 - أ- أهداف الدورة
 - ب- برنامج الدورة
 - ت- اللغات المعتمدة

1- المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني:

تم تأسيس المعهد سنة 1970 في مدينة سان ريمو في شمال إيطاليا، و هو عبارة عن منظمة مدنية خاصة، مستقلة و بالتالي لا تتبع لاية دولة او منظمة اقليمية او دولية، كما انها لا تهدف الى الربح المادي.

يقع المركز الاداري الرئيسي للمعهد في مدينة سان ريمو - إيطاليا، و قد تم ايضا تأسيس مكتب اتصال للمعهد في مدينة جنيف - سويسرا.

بالاضافة الى الرئاسة و السكرتير العام و المكتبة و الجهاز الاداري، فإن المركز الرئيسي للمعهد يتضمن الدائرة العسكرية المعنية بتنظيم و ادارة و الاشراف على مختلف الدورات و النشاطات ذات الصلة. يرأس هذه الدائرة عادة ضابط متقاعد يعاونه ضابط/ضباط منتدبون من جيوش بلادهم من ضمن الدعم المقدم للمعهد من قبل بعض الدول. اما المدربين و المحاضرون الذين ينفذون نشاطات المعهد المختلفة فانهم غير متفرغين و يستدعون فقط من قبل المعهد لتنفيذ النشاط المطلوب في حينه. و هم مجموعة من الأشخاص المشهود لهم بخبرتهم العلمية و المهنية و التدريبية على المستوى الدولي.

وضع مؤسسوا هذا المعهد هدفا " اساسيا لمنظمتهم و هو يقوم على التالي: " نشر القانون الدولي الإنساني و المساهمة في تطويره و الحث على تطبيقه بمختلف ابعاده، كذلك العمل على احترام حقوق الانسان و الحريات الاساسية العامة في مختلف انحاء العالم".

لتحقيق هدفه الرئيسي يقوم المعهد بطرح مواضيع انسانية اساسية من خلال مبادرات او تنظيم نشاطات اهمها:

- تنظيم دورات التعليم و التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني و حقوق الانسان و قانون اللاجئين،
- تنظيم محاضرات على المستوى الدولي ، لقاءات لخبراء و باحثين دوليين في مجالات عمل المعهد، دورات لطلاب الجامعات و الاكاديميات العسكرية و غيرها ...
- المحافظة على و تطوير التعاون مع الحكومات و المنظمات الانسانية و الجسم الاكاديمي بالاضافة الى الهيئات العامة و الخاصة التي تتعاطى المواضيع الانسانية.

- تنظيم و إدارة دورات تدريبية في بعض الدول بناء على اتفاقيات تعاون في مجالات اختصاص المعهد.
- تجميع الأعمال الأدبية و المواثيق الدولية و الإقليمية ذات الصلة.

تعتبر الدورة العسكرية الدولية حول القانون الدولي الانساني من أهم نشاطات المعهد و أقدمها، اذ تابعها حتى الآن أكثر من 4500 مشارك من 170 دولة.

أخيراً، يقوم تمويل المعهد بالدرجة الاولى على عائدات الدورات التي يدفعها المشاركون بالإضافة الى المساعدات المادية/او العينية المقدمة بشكل خاص من بلدية سان ريمو، الحكومة الايطالية، سويسرا، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، الاتحاد الاوروبي، و بعض الدول الغربية.

2- الدورة العسكرية الدولية حول القانون الدولي الإنساني:

أ- أهداف الدورة:

تهدف الدورة العسكرية الدولية حول القانون الدولي الانساني الى السماح للمشاركين فيها بأن يتمكنوا من العمل ضمن اطار المسؤوليات المناطة بهم في قواتهم المسلحة وفقاً لمبادئ و قواعد القانون الدولي الانساني.

و بذلك يساهم المعهد في مساعدة الدول و قواتها المسلحة على الانسجام مع التزاماتها التي ارتضتها مختارة عند انضمامها الى المواثيق الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الانساني.

عملياً، في نهاية الدورة يفترض بكل مشارك أن يصبح:

- ملماً بالمعلومات الاساسية التي تتضمنها المواثيق الدولية العائدة للقانون الدولي الانساني
- قادراً على التوصل الى التعرف الى الحالات الاستراتيجية المختلفة التي قد تعمل فيها القوات المسلحة و القانون القابل للتطبيق في كل حالة.
- قادراً على ايجاد حلول عسكرية عملية تنسجم مع المبادئ العامة للقانون الدولي الانساني
- مدركاً لاهمية القانون الدولي الانساني بصفته الموجه الاساسي للقائد في ادارة المعركة و لكل عسكري في كيفية التصرف أثناء القتال.
- مقتنعاً بضرورة ادماج أحكام و قواعد القانون الدولي الانساني في مناهج و برامج التعليم و التدريب العسكري بهدف التقيد بها أثناء العمليات الحربية.

بالاستناد الى الاهداف المدرجة أعلاه، تتوجه هذه الدورة الى الاشخاص الذين ينتمون الى احدى الفئات التالية:

- ضباط القوات المسلحة
- المحامون العسكريون و المستشارون القانونيون
- اطباء العسكريون و رجال الدين في القوات المسلحة بالإضافة الى الموظفين المدنيين العاملين مع القوات المسلحة وعناصر قوى الامن الداخلي.
- المدنيون العاملون في المنظمات الانسانية الوطنية/الدولية و المنظمات الحكومية وغير الحكومية و وسائل الإعلام المختلفة.
- الجامعيون الذين يتابعون دراسات عليا في مجالي القانون الدولي الانساني و قانون حقوق الانسان.

ب- برنامج الدورة:

- مدة الدورة 10 أيام عمل ممتدة على اسبوعين. و تقسم الى 3 مراحل و هي التالية:
- المرحلة الاولى (3 أيام) و تشكل القسم النظري للدورة حيث يتم تعريف المشاركين بمختلف الحالات الاستراتيجية و القوانين القابلة للتطبيق لا سيما القانون الدولي الانساني و قانون حقوق الانسان.
 - المرحلة الثانية (6 أيام) و تشكل القسم العملي حيث يتم توجيه المشاركين على أخذ القرارات كل من ضمن مسؤوليته على مستوى الارقان انطلاقا من المستوى الاستراتيجي وصولا الى المستوى التعبوي (التكتي) مرورا بالمستوى العملياتي، و ذلك من خلال فرضيات عسكرية لمختلف الحالات الاستراتيجية: عمليات حفظ الامن و النظام في حالة التوترات الداخلية ، نزاع مسلح غير دولي، نزاع مسلح دولي (ضمنا لحالتي الاحتلال و الحياد) و عمليات دعم السلام. كما يتم التعرف الى قواعد القانون الدولي الانساني في العمليات البحرية و الجوية. خلال هذه المرحلة يعمل المشاركون من ضمن مجموعات عمل صغيرة وفقا لغايات التمارين. كما تتضمن هذه المرحلة أيضا المسؤولية الجنائية في القانون الدولي الانساني من خلال التعرف على نظام المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة الى علاقة القوات المسلحة مع المنظمات الانسانية لا سيما اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
 - المرحلة الثالثة (اليوم الاخير) و هو عبارة عن تمرين عملي حيث يطلب من المشاركين ايجاد الحلول لمعضلات واقعية بسرعة سيرة العمليات الحربية.

تجدر الإشارة الى أن يوم العمل يبدأ صباحا الساعة 8.30 في القاعة العامة حيث يعطي مدير الدورة التوجيهات العامة لليوم التدريبي، و ينتهي اليوم الساعة 16.15 في القاعة العامة أيضا لعرض الاستنتاجات العائدة للمواضيع التي تم بحثها طيلة اليوم في قاعات التدريس الخاصة بكل صف. يتمتع هذا البرنامج اليومي بالمرونة الكافية بما يتلاءم و أجواء كل دورة.

ت- اللغات المعتمدة:

يتم تنظيم 5 دورات سنويا" تشمل 3 دورات باللغة الانكليزية و دورة في اللغة الفرنسية و دورة في اللغة الاسبانية. يتخلل إحدى دورات اللغة الانكليزية صف باللغة العربية في شهر مايو من كل عام. إلا أن إقبال الدول العربية على المشاركة في هذه الدورات دفع بإدارة المعهد إلى إضافة صف عربي ثاني في الدورة الانكليزية التي تعقد في شهر مارس و ذلك ابتداء من العام 2010. غني عن التذكير أن صفوفنا" باللغة الروسية و اللغة الصينية تعقد أيضا" خلال دورات اللغة الانكليزية.

تسعى إدارة المعهد من خلال هذه الإجراءات إلى خلق مناخ محايد يسمح لأكثر عدد ممكن من الدول في العالم من المشاركة و الاستفادة من خبرات المعهد في مجال القانون الدولي و فروعته المتعددة، لا سيما القانون الدولي الانساني و قانون حقوق الإنسان و قانون اللاجئين. و بالتالي السماح للسادة المشاركين بنقل هذه الخبرات إلى دولها بلغتهم الأم.